المقارنة المرجعية كادآة لجودة البرامج الأكاديمية الافريقية:
حالة برنامج العلوم السياسية في الجامعة السودانية

د.خالد محمد دفع الله
khli45@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

لاحظ الباحث الغموض الكبير حول المقارنة المرجعية وضعف فاعلية استخدامها مما ينعكس على القدرات التنافسية لدى الجامعات والعاملين بها خاصة الكادر الأكاديمي. **حيث تـــــؤدي المعرفة بها واتقان استخدامها في الجامعات لتحسين أدائها على مستويات بنيتها الداخلية والعمليتين الأكاديمية والادارية رغم حداثة نشئتها. وتنبع أهمية البحث لكونه** يُحسّن من قدرات الجامعات التنافسية ويُنبه لأهمية الاستناد على البيئات والسياقات المحلية عند تصميم برنامج العلوم السياسية لقابليته العالية للارتباط بالمكونات الدولية. كما يُمكن البحث من استخدام المقارنة المرجعية كادآة تطويرية للمقررات والبرامج الأكاديمية، مما يُحسن من طرق التعليم والتقييم والإدارة.

هدف البحث للتعريف بالمفاهيم الجوهرية للمقارنة المرجعية كأدآة لتطوير الجامعة بتقديم نموذج توجيهي وارشادي تطبيقي الطابع بكيفية اجراء المقارنة المرجعية للبرنامج الأكاديمي. استخدم البحث منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي متخذاً من برامج العلوم السياسية في ثلاث جامعات سودانية وجامعة سعودية كعينة دراسية. هناك ضعف ارتباط بين برنامج العلوم السياسية والسياقات والبيئات المحلية، وأنها أكثر ارتباطاً وانشداداً للنماذج التاريخية والتقليدية لبرامج العلوم السياسية مع ثبات المقررات ومسمياتها بدون الاخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية الإقليمية.

حاول البحث أن يجيب على امكانية تصميم نموذج مقارنة مرجعية لبرنامج للعلوم السياسية مستنداً على سياقات ومتغيرات البيئة المحلية. أن من أهم ما أوصى به البحث أن تؤخذ ثوابت ومتغيرات البيئة السياسية المحلية والاقليمية والدولية في الاعتبار عند تصميم برنامج العلوم السياسية.

الكلمات المفتاحية: المقارنة المرجعية، الجودة الشاملة، العلوم السياسية، جودة التعليم العالي، التكنو–سياسة، السياق المحلي، تطوير المناهج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Benchmarking as a Tool for Quality Assurance of Academia: A Case Study of the Political Science Program

Abstract:

The researcher observed considerable ambiguity surrounding benchmarking and weak effectiveness in its application, which is reflected in the competitive capacities of universities and their staff, particularly academic personnel. Knowledge of benchmarking and mastery of its use within universities lead to improved performance across all levels of their internal structures, academic processes, and administration, despite the relative novelty of its emergence.

The importance of this research lies in its contribution to enhancing universities' competitive capabilities and in drawing attention to the necessity of taking local environments and contexts into account when designing political science programs, given their strong tendency to be linked to international components. The study also enables faculty members to use benchmarking as a developmental tool for courses and academic programs, thereby improving teaching, assessment, and administrative methods.

The aim of the research is to introduce the core concepts of benchmarking as one of the most important tools for university development by presenting a practical, guidance-oriented model on how to conduct benchmarking for an academic program. The study employed the case study method and the descriptive approach, selecting political science programs at four universities as the study sample. The findings indicate a weak linkage between political science programs and local contexts and environments, with a stronger reliance on historical and traditional models of political science programs, as well as rigidity in course content and titles, without considering regional political changes.

The research sought to answer the question of the possibility of design a benchmarking model for a political science program based on local environmental contexts and context. One of the key advices of the study is that constant and variable elements of the local, regional, and international political environment should be taken into account when designing political science programs.

Keywords: Benchmarking, Total Quality Management, Political Science, Higher Education Quality, Techno-politics, Local Context, Curriculum Development.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تحتل الجودة الشاملة موقعاً شديد الأهمية لدى المجتمع العلمي الدولي عموماً ومؤسسات التعليم العالي خصوصاً لارتباطها بتطوير النظم والرفع من جودة التعليم. حيث يُسهم التعليم العالي بقوة في تكوين وتشكيل رأس المال البشري والابداع والاختراع والتحديث والتطوير الاجتماعي والثقافي والبيئة التي نعيش فيها. حيث يُلاحظ تأثير دوره على القطاعات الفاعلة الأخرى في المجتمع بشكل ممتد ومُتزايد وتتسارع أهميته. كما أنه لا يُعد أحد أبرز القطاعات ذات الطبيعة التي تتجه بقوة نحو العولمة والتأثير الكوني فقط، بل أيضاً يتزايد تنوع تخصصاته ومؤسساته بشكل مستمر حتى في الدول الفقيرة بتزايد أعداد هذه المؤسسات[1].

يؤكد التنامي في عدد الجامعات في العالم وفي بعض دول العالم الثالث، كنيجريا، التي زاد عدد جامعاتها وكلياتها عن 200 جامعة وكلية، واثيوبيا التي وصل عدد جامعاتها وكلياتها إلى 160، والسودان حيث زاد عددها عن 150 جامعة وكلية على أهمية المقارنات المرجعية[2]. إذ أنه من المعلوم ان التوسع الكبير في مؤسسات التعليم العالي لا يعني بالضرورة جودة الاداء في هذه المؤسسات وإنما ذلك يتطلب مرحلة تالية تولدها بشكل متسارع محفزات التنافس، خاصة بين الجامعات الخاصة. ويدفع ذلك للتحسين والتجويد بهدف التميز للفوز بالنصيب الأكبر من سوق التعليم وما يتصل به من خدمات.

حيث يعكس تزايد حجم الانفاق الفردي في التعليم وراس المال المُخصص له الأهمية العالية التي تحتلها آلية المقارنة المرجعية في مثل هكذا بيئة متعاظمة الرقمنة. وتعد هذه الآلية من نواتج البيئة المتغيرة الشديدة التنافسية لكونها أدآة ضرورية للجامعات التي ترغب في البقاء والتفوق في بيئتها خاصةً إذا كانت لها طموحات إقليمية أو دولية. وذلك لكونها أدآة تتيح المقارنة العلمية بين الجامعات من حيث الممارسات والأنظمة والتطبيقات واللوائح ونظم العمل والإدارة لاتسامها بطبيعة معرفية تنظيمية تطويرية.

التطور التاريخي للمقارنة المرجعية:

تعود الجذور التاريخية للمقارنة المعيارية لعام 1810م عندما كان فرانسيس لويل الصناعي البريطاني يدرس أفضل الطرق المستخدمة في مختبرات الدقيق البريطانية للوصول إلى أنجح التطبيقات في هذا المجال. ويعود تاريخ أولى الإصدارات الموثقة في مجال مقاييس الأداء المرتبطة بالمقارنة المرجعية للعام 1938م، عندما نشرت الرابطة الدولية لإدارة المدن (ICMA) حقلاً دراسياً حول مقاييس أداء الخدمات المحلية. إلا أن تمكن اليابان منذ بدايات الخمسينيات من التميز وخفض نفاقات الانتاج وزيادة الارباح بسبب المقارنة المرجعية المرجعية، جعلها من أوائل الدول التي توسعت في تطبيقها[3].

ثم انتقلت تطبيقات المقارنة المرجعية للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عام 1979م على يد شركة Xerox مُستجيبةً للأزمة التنافسية حينذاك. وبحلول الثمانينيات توسع المفهوم ليشمل أفكار ومبادئ الجودة ورضاء العملاء والإدارة بالأهداف. وأنتقل الاهتمام بتقييم الأداء على أسس المقارنة المرجعية من القطاع الخاص للقطاع الحكومي بدايات التسعينيات مما يؤكد جدارة وأهمية هذه الأدآة.

[1]- OECD, Benchmarking Higher Education System Performance: Conceptual Framework and Data, Enhancing Higher Education System Performance, OECD Paris, 2017, p.14.

[3]- **Deanship of Development and Quality, Benchmarking of Academic Programs Manual/Handbook,** Qassim University, KSA, 2019, P.4.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وارتبط التطور التاريخي للمقارنة المرجعية الأكاديمية بما يُعرف بعملية بولونيا Bologna التي هدفت لإيجاد مستويات معيارية في التعليم العالي الأوربي لتعزيز تنافسيته دولياً بعد استحواز الجامعات الأمريكية على النسبة الأكبر من سوق الطلاب الدوليين[1]. في العالم العربي كانت الجامعات الخليجية هي السباقة حيث تبنته مباشرة بعد التوافق عليه في اتحاد الجامعات العربية.

وأشارت عدة هيئات حكومية لضمان الجودة إلى أهمية المقارنة المرجعية كادآة مهمة للتعليم العالي في صلب الوثيقة الرسمية في تقييم وتحسين البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية والخدمات الأكاديمية والادارية وطلابها وأدائها على أسس الأدلة المُستقاة من المقارنة المرجعية مع ممارسات المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية الرائدة"[2]. مع ملاحظة أن التجربة العربية في المقارنة المرجعية بشكل علمي لم تبداء إلا في عام 2011م، رغم ذلك التأخير مازالت ثقافة المقارنة المرجعية ضحلة ومحدودة التأثير.

الاطار المنهجي:

a. **المشكلة:** الورقة في الأصل نتاج ورشة عمل، حيث لاحظ الباحث أن فكرة المقارنة المرجعية مشوشة ومرتبكة عند بعض المتدربين وجديدة تماماً عند آخرين، بينما يوجد ضعف كبير في استخدامها عند من له بها معرفة. ويعكس التفاوت في أداء الجامعات وجود نفس التمايز. فقد ظلت البرامج الأكاديمية في بعض الجامعات كما هي عليه منذ وضعها في السبعينيات. على أن بعضها استطاع **تحقيق ميز تنافسية كبيرة باستمرار لإدراكها أهمية المقارنة المرجعية. فمكنها ذلك من تحسين ادائها على جميع مستويات بنيتها الداخلية وفي العملية الأكاديمية والادارة رغم حداثة نشئتها. والسؤال الجوهري الذي تـُبرزه مشكلة البحث فحواه: إلى أي مدى يُمكن تصميم نموذج مقارنة مرجعية لبرنامج العلوم السياسية تستبطن السياقات والبيئة المحلية والاقليمية والمتغيرات الدولية مع أفضل الممارسات؟**

b. **فرضيات البحث:** الفرضية الجوهرية والأساسية التي يقوم عليها البحث هي أن غياب المقارنة المرجعية من حيث فهمها كاطار مفاهيمي وكادآة وظيفية لدى المؤسسات الجامعية بشكل عام سبب جوهري في تخلف البرامج الأكاديمية في الجامعات. يتفرع من ذلك فرضيتين هما: يرتبط ضعف الاداء الأكاديمي ومخرجات التعلم لخريج البرنامج بمقدار الجهل بالمقارنة المرجعية واستخدامها.كما أن التغيير في مؤشرات الاداء وثيق الارتباط بتوظيف المقارنات المرجعية.

c. **أهداف البحث:** للبحث ثلاث أهداف، هي:

1. التعريف بالمفاهيم والاطار النظري للمقارنة المرجعية كاحد أهم ادوات تطوير المؤسسة الجامعية من زاوية الجودة، بما يُمكنها من تحسس قصور أساليب العملية الأكاديمية بالقدر الذي تستطيع به مواكبة التطورات والتغيرات السريعة في التعليم العالي.
2. تقديم نموذج تطبيقي بكيفية اجراء المقارنة المرجعية للبرنامج الأكاديمي. ويتضمن ذلك استعراض أساليب قياس تقييم الأداء المطبقة في الجامعات والكليات المنافسة النظيرة، لتمكين الاستاذ الجامعي من ما يشبه الدليل الادآتي القابل للاستخدام.
3. التمكين من تطوير برنامج العلوم السياسية بما يدعم الجامعة في الاستمرارية والمنافسة بأقل التكاليف مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة والمجتمعات المحلية.

d. **منهج البحث:**

1. لأن البحث يتناول المقارنة المرجعية كعملية وليس كمخرجات لجاء لاستخدام المنهج الوصفي لمراجعة مُعمقة لكل ما هو منشور من بحوث ودراسات عن المقارنة المرجعية في التعليم العالي باللغتين العربية والانجليزية. كما استخدم دراسة الحالة.

---

[1]- Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, International Conference on Institutional Leadership, Learning & Teaching (ILLT) London, UK, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015, p.151.

[2]- Commission for Academic Accreditation, the Standards for Licensure and Accreditation, United Arab Emirates: Commission for Academic Accreditation. Available at: https://www.caa.ae/caa/images/Standards2011.pdf ,2011, p.8

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. عمد البحث لاختيار برامج العلوم السياسية في جامعات الخرطوم وامدرمان الاسلامية وبحري، وهي جامعات حكومية، والجامعة الوطنية كنموذج للجامعات الخاصة، كتمرين تطبيقي للمقارنة المرجعية، وذلك بهدف التمكين الـــمُفصل من التعرف عليها من حيث ماهيتها واطارها النظري وفوائدها ومراحلها وكيفية استخدامها نظرياً.
3. عمد لتحليل الدراسات السابقة حول الموضوع للتحقق من فرضياته وتحقيق أهدافه باتباع الأساليب الإحصائية المعهودة.

e. **أهمية البحث:** البحث له أهمية معرفية وعلمية نظرية كما له أهمية عملية تطبيقية على النحو التالي:

i. الأهمية المعرفية والعلمية للبحث:

1. التعرف على طرق تحسين الأداء وتطويره، خاصةً تحت ظل المنافسة المتنامية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي.
2. يفتح البحث أفاقاً الاهتمام بها غير شائع مما يُحفز ويُنبه لتحديث البرامج الأكاديمية.

ii. الأهمية العملية والتطبيقية:

1. يُنبه لأهمية استبطان البيئة والسياق المحلي الافريقي في برامج العلوم السياسية لقابليتها للارتباط بالمكونات الدولية عالية.
2. يُسهم البحث في تقليص فجوة التفاوت في الأداء بين الجامعات بما ينعكس ايجاباً عليها وعلى مُجمل العملية التعليمية.
3. يُمكن الاستاذ من مهارة استخدام المقارنة المرجعية كادآة تطويرية للمقررات والبرامج الأكاديمية، ومن ثم يتم التعود على ستخدامها لتحسين طرق التعليم والتقييم والإدارة لتطوير العملية التعليمية اجمالاً.

f. **الدراسات السابقة:** بحث لطفي وهبة المعنون "استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعية حالة جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين" هدف لإستكشاف دور المقارنة المرجعية في تطوير المقررات الأكاديمية في الجامعات عن طريق دراسة حالة جامعة واحدة مقارنةً لها بثلاث جامعات أخرى أحدها محلية واثنتان عالميتان[1]. وقد أثبت البحث أهمية دور المقارنة الجامعية وتأثير ذلك على تطور جامعة العلوم التطبيقية بما جعلها ضمن أفضل أربعين جامعة عربية وفق التصنيفات الدولية. حيث ركز البحث على أن المقارنة كاحد أهم أدوات قياس وتقييم الاداء وقدرتها على تقييم عناصر الضعف والقوة في الجامعة، وهو ما يركز عليه هذا البحث.

من البحوث المهمة ما أعده شومبو نوانقجامونق والمعنون "إطار العمل المفاهيمي لإدارة عمليات الجودة حول إدارة التعلم[2]. حيث ربط بحثه بين تنامي الطلب الدولي على خدمات التعليم العالي من جهة وعلاقة ذلك بتنامي المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي على الطلاب ودور جودة التعليم والذي تُعد المقارنة المرجعية أحد أدواته الرئيسة لتميز الجامعة على نظيراتها وفي تمكينها من ثم من التميز في التنافس. اتخذ بحثه من مديري تقانة المعلومات في الجامعة التايلندية دراسة حالة وذلك بالتمييز بين الأطر والوظائف المتشابهة بين كل من تحسين الجودة وضمانها والمقارنة المرجعية. حيث قارن البحث بين الأطر الوظيفية من حيث مداها وتطبيقاتها الرسمية وطرق التطبيق والبنيات والتمايزات بينها ومن حيث استخدامها. ويكمن التشابه في الربط بين المقارنة المرجعية والجودة من جهة واستخدام دراسة الحالة كمنهج من جهة ثانية. ويماثله في ذلك ورقة اميليا سوزانا "المقارنة المرجعية في مؤسسات التعليم العالي"، إلا أنها حاولت أن توفر اطاراً عاماً يؤكد أهمية المقارنة المرجعية كادآة رئيسية في سوق عالية التنافسية تلفظ ذوي الاداء المتواضع[3]. حيث أكدت على أهمية استخدام المقارنة

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي ووهيبة مقدم، استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعية حالة: جامعة العلوم التطبيقية– مملكة البحرين، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد / 11 العدد01 :جانفي 2021م، ص54 – 78.

[2]– Chompu Nuangjamnong, Benchmarking Frameworks for Managing Quality Processes on Learning Management in Thailand,December2014 , Available at:
https://www.researchgate.net/publication/328068523

[3]– Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnerie, Benchmarking in Higher Education Institutions, The 6thInternational Conference Knowledge Management and Informatics, Kopaonik, Romania, 13.-14. January, 2020, P. 228.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المرجعية كادآة مُكملة لعمليات ضمان الجودة وأنشطتها المختلفة مع جملة من المؤشرات المعيارية الأخرى في تجربة وممارسة مؤسسات التعليم العالي الأوربية. ورغم طابع الورقة التعميمي إلا أنها ابرزت أهمية المقارنة المرجعية كاحد أهم أدوات الجودة.

اما بحث تراسي وينينق T.Winning فقد هدف لتطوير منهجية للمقارنة المرجعية للتعليم والتعلم استجابةً لحاجات مؤسسية لتقييم البرنامج الجديد في جامعة سيدني استراليا المستهدفة بالبحث[1]. وقد استهدفت عملية المقارنة المرجعية التعليم والتعلم كموضوع للمقارنة المرجعية ومن ثـــم تم انتقاء جامعة اديلايدي الاسترالية كشريك مقارن ومن ثم تثبيت "التعلم بالمشكلة" كطريقة تعليم Problem-based learning. ثم وضع البحث قائمة بمؤشرات الجودة لطريقة التعلم المختارة وبينها واستعرض البحث الدراسات السابقة حولها، واختتم البحث باستعراض النتائج التي توصل إليها في مجموعة من الجداول. نقطة التباين الجوهرية مع هذا البحث هي أنه بحث شديد الانحصار بحكم تركيزه ليس فقط على طرق التعليم والتعلم وليس حول اختياره طريقة تعليم محددة هي "التعلم بالمشكلة" ولكن لاستهدافه لطلاب المستوى الاول والرابع فقط. مع تركيزه على برنامج طب وجراحة الاسنان.

الاطار النظري والمفاهيمي:

إن كان ثمة ما يلفت النظر في اختيار برنامج العلوم السياسية كتخصص يمكن وضعه بين يدي التشريح فهو تحوله من مجال معرفي فلسفي نظري الطابع لحرفة ومهنة كأي تخصص مهني آخر. ويرجع الفضل في ذلك للتحول الصناعي الضخم في الولايات المتحدة الامريكية، وارتباطه ببروز المقارنة المرجعية[2]. ويرتكز المبدأ الجوهري وراء المقارنة المرجعية على فكرة أن التعلم باستمرار يجعلنا الافضل باستمرار "Learning from the best is the first step towards becoming the best."، وهذا حقيقي.

يركز البحث على المقارنة المرجعية كعملية وليس كمخرجات وبالتالي هو أكثر اهتماماً بالجوانب التطبيقية وعلاقة ذلك بالجوانب النظرية. بالتالي البحث مؤسس على فكرة بسيطة تقوم على حاجة الجامعة بين حين وآخر للتوقف وتقييم نفسها لتعرف أين تقف مقارنةً مع أقرانها، مع استبطان ما جد في تخصص العلوم السياسية من تطورات متهجية ومعرفية، خصوصاً إذا كانت خاصة. ويشمل ذلك وظائفها الثلاث: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع[3]. ويُقدم البحث مقاربةً قابلة للتطبيق لكل البرامج خاصةً في العلوم الاجتماعية مُتخذاً برنامج العلوم السياسية كحالة دراسية.

إذاً المقارنة المرجعية بالنسبة للبحث عملية بحثية مستمرة وتُطبق مخرجاتها ونتائجها والأفكار والممارسات والمعالجات الجديدة التي اختبرتها المؤسسات الأخرى بشكل ابداعي. وهكذا فإن مفهوم المقارنة المرجعية يتوسع خارج حدود نشاط واحد ليصبح تعبيراً للمقارنة المستمرة للمؤسسة ومكوناتها مع أفضل المؤسسات النظيرة بغض النظر عن نشاطها أو أين تقع، داخل الدولة أو خارجها. ويتم ذلك بان يسأل قادة الجامعة انفسهم سؤلين في غاية البساطة، هما:

1. كيف أصبحت الجامعات الأخرى على هذا المستوى من التفوق والتميز؟
2. والسؤال الثاني، كيف يمكن ان تصبح جامعتنا مثلهم أو أفضل؟

من المهم التمييز بين المقارنة المرجعية وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة، مثل: الاعتمادية Accreditation والرتبة الجامعية Rankings ومؤشرات الإدارة Management Indicators. ويكمن الفرق بينهما في أن الرتبة الجامعية تولد الشفافية بين

[1]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, Benchmarking Learning and Teaching: Developing a Method, Quality Assurance in Education, Vol. 14 No. 2, 2006, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

[2]- Gabriel A. Almond, Chapter 2 Political Science: The History of the Discipline, p.64.

[3]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجامعات لما تتطلبه من عرض البيانات والمعلومات الخاصة بادائها بالنسبة لاصحاب المصلحة. اما اعتمادية البرامج التي يجري تدريسها فهي تحمل معنى ضمان تحقيق المعايير الأدنى مثال على ذلك المخرجات في النظام أو التوظيف بالنسبة للخريجين. اما مؤشرات الإدارة فتهدف للتوجيه والسيطرة على الجامعة وبنياتها الادارية. وبشكل عام تعد المفاهيم الثلاث ذات بنية أو شكل تقريري أكثر من كونها أدوات أو عمليات مقارنة هادفة للوصف والتقييم والتحسين والتطوير في الخدمة المقدمة أو البنيات التنظيمية للجامعة.

أخيراً، يكمن السبب في التباينات الواسعة للتصنيفات لمفهوم المقارنة المرجعية في النظرة لها. فبعضهم يردها للهدف منها، أو للمعايير التي صممت، أو الرؤية التي تقوم عليها عملية المقارنة ذات نفسها. وترد باولا كيرو P.Kyro السبب في ذلك كله للتطورات المرتبطة بتنامي المنافسة من جهة والمتغيرات المرتبطة بالتفاعلات بين الاداء والاستراتيجية في المؤسسة من جهة ثانية[1]. ويتضمن ذلك عوامل المنافسة الفردية وبين الإدارات داخل المؤسسة ذات نفسها، من جهة وطرفي المقارنة وموضوع المقارنة وعناصرها من جهة ثانية.

حالة جامعة سودانية:

على المستوى الوطني تعد الكلية الأنموذج التي ابتدعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان هي الجوهر التأسيسي لبرامج البكلاريوس ومن ضمن ذلك برنامج العلوم السياسية[2]. فبناءً على القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في وزارة التعليم العالي في اجتماعها رقم (5) لسنة 2014م بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م شُكلت لجنة فنيه لوضع الإطار النموذجي الموحد للمناهج في مجال تخصص العلوم السياسية بعضوية عدد من اساتذة العلوم السياسية. وقد أوكل لهذه اللجنة تصميم نموذج معياري لبرنامج العلوم السياسية على مستوى البكالوريوس[3].

يُعاير البحث برنامج العلوم السياسية لهذا النموذج الحاكم للبرامج في الجامعات السودانية. على انه يجب ان نلاحظ جانبين، الأول أن البحث لم يختار جامعة واحدة لعملية المقارنة المرجعية حاول مقارنة البرنامج في كل من جامعتي الخرطوم وامدرمان الاسلامية باعتبار ان البرنامج فيهما هو الأقدم بين الجامعات السودانية. الثاني أنه ليس معني بما إذا كانت الجامعات الوطنية حكومية كانت أو خاصة التزمت بمحتوى هذا النموذج وعناصره أو اختصت نفسها بنموذج من عندها. فقرار الوزارة لم يشير لالزامية استصحاب البيئة التي توجد فيها الجامعة عند تصميم البرنامج، إلا أنه وبحكم القرار نفسه اتاح لها، وكان عليه أن يلزمها، استصحاب بيئتها التي توجد فيها حيث ربط ذلك بعنصري: طبيعة المنطقة الجغرافية، وتجربة سوق العمل، وإن لم يُشر لذلك صراحةً[4].

كما أنه أشار في الأهداف العامة للبرنامج لما يشبه أن يكون "مواصفات للخريج" مُلزماً بخدمة ما أسماه"بالوظائف المجتمعية المتصلة بمجالات العلوم السياسية". كما أن هناك مرونة في النموذج تتصل باتاحته للجامعة مساحة تحديد المقررات الاختيارية التي تتسق مع رؤيتها وأهدافها[5]. ولهذا البحث معني بمنهجية تصميم الكلية الانموذج بحكم استخدام مصممي الكلية الانموذج للمقارنة المرجعية.

---

[1]– Paula Kyro, Revising the Concept and Forms of Benchmarking, An International Journal, Vol. 10 No. 3, 2003, pp. 210–225, Available at: http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm

[2]– عادة يُقصد بمصطلح "الانموذج" هنا النظم Protocols والتي هي عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات التي ينبغي اتباعها عند تصميم برنامج البكالوريوس في أي جامعة سودانية.

[3]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان، وذلك وفق تقرير لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بنفس التاريخ.

[4]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان. ص 1.

[5]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان. ص 4.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يعـــود أصـــل المقارنة المرجعية Benchmarking لعلـــم المساحة، إذ اشتق المصطلح مـــن عبارة علامة الصفـــة Bench mark التي تمثل نقطة مرجـــعيـــة Reference Point[1]. على أنه يتضح بالمراجعة لما نُشر حول الموضوع غياب الإتفاق بين المختصين حول المصطلح نفسه. فالمتداول مسميات "القياس المقارن" و"القياس إلى نمط" و"المعايير القياسية المقارنة" و"المقارنة بمنافس أنموذجي" و"أقامة مثال أعلى" كما أطلق عليه أيضا قواعد المقارنة[2]. ويشيع أيضاً مُسميات "القياس المقارن، القياس المرجعي، المقارنة المرجعية، المعاير النموذجية، القياس بالغير، المقارنات القياسية، التقييم المقارن، التفوق المقارن، المقارنة بالأفضل، المقارنة، المقارنات الناجحة، الاقتداء بالتجارب المعيارية، المقارنة بالتميز، المقارنة بالمنافسين، ...الخ. إلا أنه يوجد إجماع شبه تام بان المعنى المقصود هو التحسين من خلال التعلم من الآخرين. ويُنبـــئ ذلك كله على عظم الاهتمام بالمقارنة المرجعية وما تحتلها من مكانة لدى المختصين.

أصطلاحاً عُرفت المقارنة المرجعية بانها عملية بنيوية للبحث عن أفضل الممارسات التي تقود المؤسسة لانجازات ممتازة ومميزة، بملاحظة ممارسات المؤسسات المميزة وتبادل المعلومات عنها وتبني تلك الممارسات وفق حاجات الجامعة.كما عُرفت بكونها أسلوب لتحسين الاداء والممارسات عبر قياس أداء البرنامج الأكاديمي في الجامعة مقارنةً باداء وممارسات الجامعات والبرامج النظيرة الاكثر نجاحاً [3]. وعرفتها اليونسكو بانها ادآة تشخيصية للتطوير الذاتي والممارسات التعليمية التعاونية والتقييم المستمر ومقاربة منهجية لقياس العمليات الأكاديمية وغير الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية[4].

المقارنة المرجعية كعملية:

جيرالد بالم G.Balm عرف المقارنة المرجعية بأنها عملية مقارنة مستمرة لمنتج أو خدمة في مؤسسة ما بنظيراتها في مجالها وأُشتهرت بأنها الأفضل بغرض تثبيت أهداف تطويرية في المؤسسة لتحقيق التماثل معها في وقت معقول[5]. وعُـــرفت أيضاً بكونها إجراء نظامي مستمر يستهدف فهم أفضل لكيفية انجاز عمليات انتاج والمقارنة معها بغية تحسين عمليات وممارسات وخدمات[6]. أما كلاير فقد عرفها بأنها بحث مُقارن يُحلل الفجوة بين مستوى أداء المؤسسة الحالي مقارنةً مع أداء أحسن مؤسسات نظيرة، وهي طريقة لدراسة طرق أفضل المؤسسات الاخرى لتكييف أفكارها لتجعلها الأسرع والاكفاء والأفضل في العالم[7].

كما عرفت بأنها عملية مُـــؤسسة على التعلم من النظراء من المنافسين الافضل والانجح بشكل عام واستيعاب وفهم أساليبهم في العمل بغرض تحسين أداء وعمليات المؤسسة بتجديد الاداء وتجنب تقليد ونسخ أساليب هذه المؤسسات الرائدة[8]. وعُـــرفت أيضاً بانها

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي وهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[2]– لمياء علي أبراهيم الموسوي، أثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمقارنة المرجعية في تحسين خدمة الزبون، زارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعـــــــــــــة كربـــــــــلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ماجستير علوم في العلوم المالية والمصرفية، 2012م، ص 71.

[3]– د. أحمد المعاصري، مؤشرات قياس الأداء والمقارنة المرجعية ، قسم الرياضيات، كلية العلوم، الزلفى، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، ص 23.

[4]– UNESCOCEPES, 2007 and HEFCE, 2003

[5]– Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, Handbook for the Universities of BIH, TEMPUS Project: Benchmarking as a Tool for Improvement of Higher Education Performance, Bosnia and Herzegovina Bosnia and Herzegovina, Gent/Mostar 2014. p.8.

[6]– لمياء علي أبراهيم الموسوي، ص 73.

[7]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق، 73.

[8]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق ، 73.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العملية التي تتم من خلالها مقارنة أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات المنافسة ذات الاداء المتميز[1]. وعرفت بانها العملية التي تبداء باختبار الذات وتفهم الوظائف المتباينة في الجامعة وكيفية الاداء فيها، وهي عملية منهجية منظمة مستمرة للتعلم من الآخرين وذلك عبر التعرف على الاجراءات والمقارنة والتبني والتنفيذ للممارسات الأفضل، والتي تعني التكيف الخلاق وتجنب النسخ واللصق[2].

وعرفت المقارنة المرجعية بأنها عملية منهجية ومستمرة لتقييم أداء مؤسسة كله أو جزء منه عبر مقارنته مع نموذج أفضل، سواء داخل أو خارج هذه المؤسسة لتحديد أسباب الفجوة بينهما والعمل عليها والقيام بمعالجتها والوصول إلى أفضل أداء[3].يـُـمكن أيضاً تعريف المقارنة المرجعية بأنها واحدة من أدوات تقييم وتطوير وتحسين الأداء من خلال تحديد فجوة الأداء بين الوحدات أو الأقسام المختلفة والعمل على تعزيزها الجوانب الإيجابية المتميزة، والتعرف على السلبيات والعمل لتفاديها، من أجل تحقيق أفضل التطبيقات في الأداء. وهي أيضاً عبارة عن عملية تجديد واستيعاب وتبني التطبيقات الرائدة والعمليات المميزة لتحقيق التفوق التنافسي واستخدام أفضل للموارد والوقت المتاح. وترى باولا كيرو ان التباين الكبير في المعنى والمفاهيم المرتبطة بالمقارنة المرجعية تؤكد على طبيعتها المتغيرة والمتطورة كمفهوم وكانماط مما يتطلب لمراجعة فهمنا لها باستمرار على المستوى النظري لما يكمن فيها من أسس نظرية ظلت تتطور باستمرار منذ الاربعينيات من القرن الماضي[4].

عملية المقارنة المرجعية شكل رقم (1)

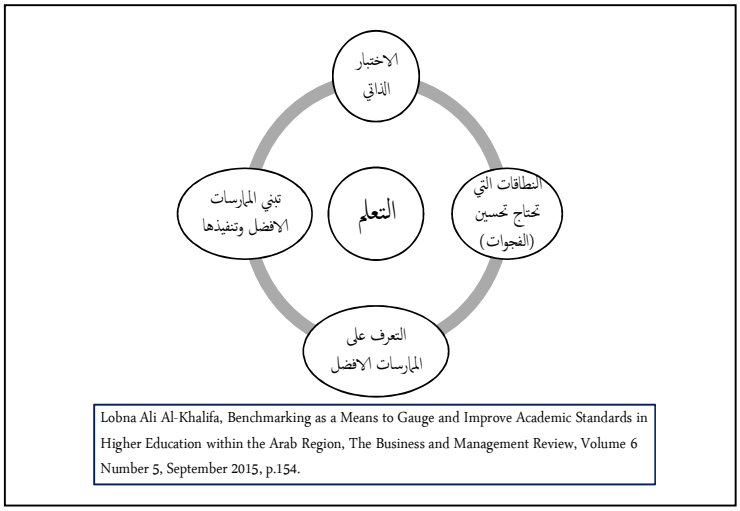

Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015, p.154.

ومن حيث ماهية العملية ذات نفسها تبرز العديد من التبايانات.فبعضهم ينظر إليها كأسلوب، وبعضهم كطريقة، وبعضهم كعملية Process وبعضهم كادآة وعملية وهو الاقرب للواقع. بالتالي لابد من التمييز بين المقارنة المرجعية كعملية Process ذات نفسها، والمُقارن Benchmark ويُقصد به الاداء أو المؤسسة الجامعية التي تجري المقارنة بها[5]. في المقابل يُقصد بعلامات المُقارنة Benchmarks النقطة المرجعية التي يُقارن بها ويتم الرجوع إليها، بالتالي هي معيار قياسي للقياس الحقيقي للبيانات والمعلومات للقيام

[1]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق ، 73.

[2]– Lobna Ali Al-Khalifa, p.153.

[3] – **Deanship of Development and Quality**, P.4.

[4]– Paula Kyro, pp. 210-225, Available at:**http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm**

[5]– OECD, p.58.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بعملية المقارنة المرجعية. ويتم ذلك عن طريقين. الأول تحديد الحد المعياري الأدنى المقبول، الهدف الذي ترغب الجامعة في تحقيقه فيما يتصل بموضوع المقارنة المرجعية التي يجري تنفيذها، ثانياً: تحديد المعدل أو المستوى القياسي الخاص بالمؤسسة الشريكة[1].

المقولات الجوهرية للمقارنة المرجعية:

تصف مقولات المقارنة المرجعية للمقرر أو البرنامج طبيعته ومعاييره الأكاديمية المتوقعة من الخريجين سواء على مستوى المقرر أو البرنامج بالنسبة لكفاءات محددة. حيث تعطي تلك المعايير صورة محددة ومنطقية متوقعة من الخريج ينبغي أن يكون على معرفة بها وقدرة على اجراء تطبيقات أو القيام بسلوكيات وفق مهارات مُعينة ومُحددة مسبقاً من المفترض أنه اكتسبها بنهاية البرنامج. وهي تستخدم عادةً كنقاط ارتكاز أو عناصر مرجعية Reference points عند تصميم وتقديم ومراجعة البرنامج الأكاديمي المحدد. حيث توفر تلك النقاط أو العناصر دليل تأشيري لتصميم مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج ولكن لا يعني ذلك بالضرورة تقديم مقاربة أو وصفة محددة لطرق التعليم والتقييم الخاصة بالبرنامج. ويتيح ذلك بالضرورة مرونة أكبر عند تصميم البرنامج باستدعاء القدرات الابداعية لدى أهل التخصص. مع الأخذ في الاعتبار الموجهات الكلية المطلوبة من هيئة أو إدارة التعليم العالي ذات الاختصاص.

يختص هذا البحث ببرنامج العلوم السياسية المؤهل لنيل البكالوريوس فيه. مع ملاحظة وجود عناصر من علم السياسة منتشرة في تخصصات أخرى ذات علاقة مثلما نجد في تخصصات كالاقتصاد، حيث نجد الاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع حيث نجد الاجتماع السياسي أو علم النفس حيث نجد علم النفس السياسي، أو الاعلام حيث الاعلام السياسي. أو حتى في برامج أخرى مثل الفلسفة أو القانون أو التاريخ أو الدراسات الإفريقية أو الاسيوية أو اللغات.

لأن المقارنة المرجعية تُمكن الاستاذ من مهارة شديدة الأهمية وهي عملية "تخريط" المقرر أو البرنامج بالقدر الذي يجعله قادراً على التعرف بوضوح وبشكل علمي ومنهجي على الفجوات وأوجه القصور في المقرر أو البرنامج عند مقارنته بغيره من برامج ومقررات المؤسسات الجامعية المتفوقة. فقاعدة المقارنة على المستوى الافقي تقوم في مستهلها على المفاهيم الأساسية وتمر على المعرفة العامة وتنتهي بالمعارف العميقة. أما على المستوى الرأسي فتبداء في مستهلها عند القاعدة بالمهارات الأساسية ثم تمر بالقدرات وتنتهي في أعلى مستوى لها بالممارسة الخبيرة[2].

المُـــبررات المنطقية:

a. لماذا نحتاج لاستخدام المقارنة المرجعية:

رغم أن المقارنة المرجعية كادآة مازالت حديثة الاستخدام في قطاع التعليم العالي, إلا أنها استخدمت بنجاح منقطع النظير لما يزيد عن عقدين من الزمان في قطاعي الصناعة والخدمات وحققت تحولات مبهرة منذ ظهورها خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.من جهة ثانية فان التعليم العالي اليوم يواجه تحديات تتصل بمتغيرات عديدة ومتسارعة يفرض عليه ضرورة سرعة الاستجابة لهذه التحديات بالشكل المناسب والمكافئ. إذ ترتبط تلك التحديات بالبيئة التي توجد فيها الجامعة والبحث عن خيارات مناسبة ومن ثم المفاضلة بين الخيارات المتاحة امامها ثم تحديد الاستراتيجية المناسبة ومن ثم فعالية هذه الاستجابة أو الاستجابات التي تختارها إدارة الجامعة. وتعد المقارنة المرجعية أحد أهم المحاولات التي يمكن توظيفها واستخدامها لمواجهة هذه التحديات[3].

---

[1]– Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.2. Available at:

[2]– Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum Benchmarking Through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School,p.5

[3]– Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, p.6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أيضاً من الممكن استخدام المقارنة المرجعية داخل الجامعة بين برامج وبرنامج آخر، أو بين كلية وكلية أخرى وتصنف المقارنة هنا باعتبارها مقارنة صُغرى وذلك في مقابل المقارنة الكبرى Large Scale والتي تكون بين الجامعات. كما أن المقارنة المرجعية يمكن تطويرها بحيث تتم على مستوى المقررات المتماثلة، وعلى مستوى بين البرنامج، وحتى بناء على المستوى الدراسي، كان تتم مقارنة بين عدة جامعات على المستوى الأول فقط أو المستوى الأخير فقط[1]. ويجب أن يتـــم ذلك بوضوح بحيث يُبين التوقعات المنتظر انجازها أو تحقيقها في الجامعة. ويُشعل ذلك كله روح المنافسة على مستويات مختلفة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية المنتج وتطويره.

هناك جانب آخر وهو ما يمكن تسميته بالمتحول في علم السياسة، ويخص بالمتغيرات الاقتصادية محلياً او إقليمياً أو دولياً. حيث يرتبط بالتغيرات الاقتصادية تغيرات في سوق العمل وأهمية استيعاب التخصص لذلك. كما أن هناك التطورات التكنولوجية والرقمية الهائلة المتساعة وما تحدثه من تغيرات في التأثير والفعل السياسي وضرورة استيعاب التخصص لها. المكون الثالث مرتبط بالحاجات المجتمعية والأمنية والسياسية داخلياً وخارجياً. وأخيراً التطورات المعرفية والعلمية داخل التخصص، سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي، وتمكين طالب التخصص من التعاطي معها. حديثاً أكدت دراسات هامشية المنهج الكمي في العلوم السياسية في الجامعات العربية رغم أهميته الشديدة للمتخصصين في مجال العلوم السياسية، وهذا مجرد مثال.[2] وهناك قضايا مستحدثة أخرى كالتداخلات بين التخصصات والتحديات البيئية المتعاظمة ذات التأثير على المجتمع وعلى الدولة، مما يتطلب استدراك لجان المقارنات المرجعية الجامعية لذلك.

مقاربة نقدية للمقاربة المرجعية: الزمن والبيئة والسياق والقيم

a. أهمية وفوائد المقارنة المرجعية:

من اهم ينتج عن المقارنة المرجعية ديناميكية هائلة ويجعلها شديدة الأهمية سعيها الدائم لتحديث الجامعة لتمكنها من التفوق على منافسيها[3].حيث تُمكن المقارنة المرجعية من سد فجوات الاداء ورفع الشعور بالمسؤلية لدى العاملين وتحفيزهم لانجاز عمليات التحسين المستمرة والتي تُـــمكنهم من اكتساب خبرات ومعارف مهنية يفتقرون إليها قبل انفاذ أنشطة المقارنة المرجعية خاصةً اذا كانت ضمن رؤية كلية ومخططة جيداً بحيث يتلمسون بشكل مباشر أثر عملهم.

من جهة أخرى تُسهم المقارنة المرجعية أسهاماً ملموساً في تخفيض تكاليف الإنتاج في الجامعة، وفي تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع الفاعلية عبر تحديد الفجوات، وفي تحقيق نتائج أفضل وتساعد المؤسسة والعاملين فيها على التعلم من الآخرين بشكل مستمر[4]. ومكمن الأهمية في المقارنة المرجعية اتاحتها الفرصة لفرق/فريق العمل المناط به القيام بها لتحسين قدراتهم الابداعية وتمكنهم من امتلاك قدرات ومهارات العمل في فريق كافراد وفرصة العمل التعاوني بين الجامعات. هذا فضلاً عن تمكينها الإدارة العليا في الجامعة من الحصول على اجابات على العديد من التساؤلات حول الجامعة مما يُمكن من مجابهة هذه الصعوبات بل من بناء تقاليد أكاديمية وثقافة

[1]- Education Scotland, Benchmarks First Level All Curriculum Areas, Guidance on using Benchmarks for Assessment, March 2017, p.2.

[2] – عبد الكريم أمنكاي وآلان ألوسكان، هامشية المنهج الكمّي في العلوم السياسية العربية :الإحصاء الاستدلالي نموذجًا، مجلة سياسات عربية، العدد 60، المجلد رقم 11، يناير 2023م، معهد الدوحة للدراسات العليا.، قطر، ص 111.

[3]– عماد الدين عادل أبو هاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين: دراسة حالة كلية الرباط الجامعية بغزة، رسالة ماجستير إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2018م، ص 11.

[4]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، 76.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تنظيمية خاصة بها يمكن مراكمتها عبر الزمن[1]. مع ملاحظة أن كثير من الممارسات الجيدة متعارف عليها وقديمة وليست حديثة. اضافةً لذلك تُسهم في تنفيذ الاستراتيجية الافريقية للتعليم العالي في افريقيا[2].

يُعزز تبني مقاربة المقارنة المرجعية لدى قيادة الجامعة من فرص تحسين بيئة العمل فيها وتبنيها لسياسات التغيير للأفضل عبر "مبدأ الممارسات الجيدة" بما يُمكنها من التحرك للامام نحو أفضل النماذج. وعادة يواجه ذلك بانماط متباينة من مقاومة قدامى الموظفين في الهيئتين الأكاديمية والادارية[3]. كما أن تركيز الجامعة باستمرار على التعرف على كيفية عمل الرواد يجعلها تتبنى أساليب قياس معيارية تزيد من معدلات الكفأة والجودة مما يساعدها في تحديد العمليات الحرجة، ومن المنافسة في سوق يتزايد فيه المنافسون باستمرار[4]. اضافـــةً لما ذُكـــر أعلاه يُنظر دوماً للمقارنة المرجعية بانها من أفضل أدوات التغيير في المؤسسة الجامعية[5].

وأخيراً فان تقارير اجراء المقارنات المرجعية مهمة لأنها تُمكن الجامعة من مشاركة نظيراتها أفضل الممارسات عند توقيع اتفاقيات التعاون معها. كما انها تعتبر من أهم الأدلة التي تقدم عند تقديم الجامعة "لتقرير التقييم الذاتي" عند ما ترغب في تنفيذ عملية ضمان الجودة.

b. الاطار الزمني للمقارنة المرجعية ومكوناته:

المقارنة المرجعية ليس إجراء يتـــم اتخاذ قرار تنفيذه ليحدث التغيير في معدلات الاداء فوراً. إذ يتطلب نجاحه كونه عملية مستمرة على المدى الطويل ومُتجذرة في بنية الإدارة الأكاديمية لتطوير أدء الجامعة[6]. ويشترط وجود اطار زمني لانفاذ المقارنة المرجعية وفق مكونات مُحددة سلفاً، ويتضمن ذلك بالضرورة تقسيم الفترة الزمنية المُحددة لوحدات زمنية بامآد معينة وفق مطلوبات مُحددة[7]. فمثلاً يُمكن أن يتضمن ذلك تحديد تاريخ بداية جمع البيانات والمعلومات والأمد الزمني، تأكيد صحة البيانات والمعلومات، النتائج النهائية للبيانات...الخ.

هناك ضعف واضح في الاهتمام في علاقة التقدم التكنولوجي والرقمي بتدريس العلوم السياسية رغم تنامى علاقة التحولات الرقمية والتكنولوجية الهائلة وتدريسها. إذ تُغفل صلته بهذا المجال الذي مازال يُـــنظر له باعتباره نظري وبعيد عن التطور الكنولوجي رغم ظهور ما يُعرف بالتكنو–سياسة Technopolitical.[8] وتنبع أهمية رقمنة علم السياسة من قدرته على التأثير في الحقل السياسي من جوانب مُتباينة مُشكلةً تحدياً حقيقياً لعظم تأثيرها على المشاركة السياسية، وبنية الأنظمة السياسية.[9] إذ تتأثر مجمل العملية السياسية بالتطور التكنولوجي والرقمية المتسارعة خاصة فيما يتصل بالتدفقات الهائلة للمعلومات والبيانات وتعاظم تأثير ذلك بين المواطنين والفاعلين

---

[1]– د .أحمد المعاصري، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[2] – F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022. p.143.

[3]– **Deanship of Development and Quality**, P.8.

[4]– **Deanship of Development and Quality**, P.8.

[5]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[6]– European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide - Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.52.

[7]– Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.7. Available at:

[8]– Can Kurban, Ismael Peña-López & Maria Haberer, What is Techno-politics? A Conceptual Schema for Understanding Politics in the Digital Age, IDP. Revista de Internet, Derecho y Política, No. 24, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, España, Feb. 2017, pp. 3-20.

[9] – خالد محمد دفع الله، ردم فجوة في تدريس العلوم السياسية: ضبط علاقة التدريب الميداني بسوق العمل والبحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 54، يناير 2026م، بيت الحكمة بغداد، ص 65.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السياسيين وعلاقة كل ذلك بالتحديات المجتمعية.[1] ويتطلب ذلك ملاحظة مسميات المقررات ومحتواها وطرق واستراتيجيات التعليم والتقويم عند المقارنة المرجعية. ويرتبط بذلك طرق التدريس لظهور تطبيقات رقمية حديثة تناسب كل محاضرة في كل مقرر على حدة، بما يفرض إعداد الطالب ليخرج للحياة العملية وهو مدرك لتعقيداتها وقادر على التفاعل معها. أنظر الجدول أدناه:

تطبيقات حاسوبية لتدريس مقررات العلوم السياسية (2)

رقم	المقرر	التطبيقات الرقمية المناسبة	الاستخدام التعليمي
.1	النظم السياسية المقارنة	Trello، Miro، Lucidchart	رسم خرائط الأنظمة السياسية، المقارنة بين هياكل الحكم
.2	الفكر السياسي	Zotero، Mendeley، Obsidian	إدارة المصادر، تدوين وربط أفكار المدارس والمفكرين
.3	العلاقات الدولية	Google Earth، Kumu.io،ArcGIS	تحليل العلاقات بين الدول، تتبع النزاعات على الخريطة
.4	السياسة العامة	PolicyMap، Tableau Public، Canva	تحليل السياسات باستخدام البيانات، إنشاء عروض مرئية
.5	القانون الدستوري	PDF Annotator، GoodNotes، Grammarly	تحليل النصوص الدستورية، الشرح والتعليق على المواد القانونية

c. السياق المحلي للمقارنة المرجعية:

عند ما يُنظر للمقارنة المرجعية من زاوية البيئة المحلية ان يستبطن تصميم المقررات الدور التقليدي للجامعة السودانية في احداث التغيير الاجتماعي والسياسي بما يخدم المهام العاجلة للبلاد. ويتضمن ذلك استيعاب المتغيرات المتعلقة بالبنية الاجتماعية وتعميق الصلات فيها والحاجات التنموية والنهضوية بما يُحدث ويحقق التحولات البنائية الضرورية واللازمة.

ويعني ذلك بالضرورة ليس فقط التدقيق في اختيار البرامج الأكاديمية والمقررات التي يتم تضمينها في مقررات العلوم السياسية، بل حتى المكونات التربوية المرتبطة بسوق العمل التي لابد من تعميقها لكونها مهارات تطبيقية مثل التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات والتعليم القائم على المشاريع Project Based على سبيل المثال.[2] وليكون التعليم أكثر واقعية ومرتبطاً ببيئته يتطلب ذلك ادراج مشكلات سياسية واقعية فيه. يعني لا يعقل أن يوجد في دولة تعاني من التشظي المجتمعي ما يزيد عن 100 حزب سياسي. كما انه من المهم اضافة محتوى معرفي بهدف تطويره المعارف السياسية المحلية. فمثلاً ما زال المحتوى المعرفي يتجاهل موضوعات مثل "النفير" و"الفزع" و"الخلوة" و"الخوة" في البيئات الافريقية. ويشابهها "الديوانيات" وهي ممارسات ذات طبيعة سياسية موجودة في البيئة العربية مثل "الفزع" و"الديوانيات" في الخليج العربي.

بالطبع البحث ليس معنياً بالعديد من التحديات التي تواجهها الجامعات السودانية اجمالاً خاصة في فترة الحرب أو بعدها. فمثلاً رغم بعد كثير من الجامعات الاقليمية عن الحرب إلا انها تاثرت بها بشكل أو آخر رغم أن بعضها عمل كمقار أو مأوى للجامعات والطلاب

---

[1] – Fabrizio Gilardi, Digital Technology, Politics, and Policy-Making, Elements in Public Policy" series, Cambridge University Press Contents, P.54.

[2] – Linda S. Bishai, Sudanese Universities as Sites of Social Transformation, Education and Conflict, **Special Report no**.203, United States Institute of Peace, **Washington**, DC, February 2008,P.11.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النازحين. إلا أن ما يهم هنا الانتباه إلى قرن وظيفة المقارنات المرجعية مع دور الجامعات في فترة ما بعد الحرب وتحديات الاعمار والنهوض المختلفة في بلد كالسودان.[1] فلا يُترك ذلك ليتم بشكل غير نظمي. مثلاً البرامج والمقررات الدراسية في العلوم السياسية التي تدرس في الجامعات الموجودة في الخرطوم ليس بالضرورة ان تكون هي نفسها الموجودة في الجامعات الولائية.[2] كما يُأخذ في الاعتبار دورها فيما يتصل بالسلام وبناءه في المناطق التي خرجت من الحرب. يؤخذ في الاعتبار تدريس مقررات تخدم هذا الغرض أو المشاركة بانشطة مجتمعية كالمحاضرات والندوات، كما قد تكون مرتبطة بالتنمية.[3] ويرتبط بذلك ما تعلمه الخريج عبر التدريب الميداني.

ارتبطت تجارب بعض الدول مثل رواندا وكينيا باستيعاب مقاتلين سابقين كطلاب،[4] ولكن ماذا عن دور الجامعة في تهيئتهم لفترة ما بعد الحرب وإعادة الاعمار..بمعنى أن يكون الدافع تزويد سوق العمل بمهارات لا بمزيد من العطالى. فبالضرورة ربط البرنامج الدراسي بالبيئة باستبطان ما هو مفيد للطلاب. أي يُنظر لجميع هذه الوظائف مرتبطة بالتزاع ولا تنتهي بنهايته.

وقد اهتم الاطار الوطني للمؤهلات في التعليم العالي السعودي لذلك حيث أكد وجوب تطويرَ القدرات التي ستَكونُ ذاتَ قيمة في التوظيف وفي الحياة العادية ويعني ذلك أيضاً المعرفة والمهارة الخاصّة الضرورية للمهن التي يتم إعداد الطالب لها.[5] تجربة استيعاب خريجات كليات التربية في الجامعات الاقليمية وعملهن داخل ولايتهن، تجربة موحية.[6] ويعني ذلك بالضرورة توسع برامج العلوم السياسية لتستوعب هذا التطور بحيث تربط بين التربية ومقررات العلوم السياسية وربط التخصص بالبيئة الاقليمية. مع ملاحظة أن أفضل الطلاب يستوعبون في الخرطوم وغالباً هم ذكور، مما يعني ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم مخرجات التعلم.[7]

بالتالي فان استخدام المقارنة المرجعية من زاوية البيئة المحلية يُسهم في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي بما يضمن استيعاب المتغيرات المتعلقة بالبنية الاجتماعية ويقوي نسيجها والحاجات التنموية والنهضوية بما يُـــحقق التحولات البنائية الضرورية. ويعني ذلك ليس فقط التدقيق في اختيار المقررات التي يتم تضمينها في برنامج العلوم السياسية، بل حتى المكونات التربوية المرتبطة بسوق العمل.[8] كما أنه ليس بالضرورة أن تنسخ نفس مقررات العلوم السياسية في جامعات الخرطوم لتدرس في الجامعات الولائية.[9]

الكثير من الجامعات الاقليمية رغم بعدها عن الحرب إلا أنها تأثرت بها بشكل أو آخر وأُتخذ بعضها كمقار ومأوى للجامعات والطلاب النازحين. وهو يقع ضمن المسؤلية المجتمعية للجامعات، إلا أن من المهم قرن وظيفة المقارنات المرجعية مع ادوار الجامعات في

---

[1] – Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.P.23.

[2] – Linda S. Bishai, P.1.

[3] – Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, Higher Education Conflict and Postconflict Conditions: Colombia and Kenya, International Higher Education, Number 74, Winter, 2014, P. 8--10

[4] – Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, P. 8--10

[5] – الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مايو 2009م، ص 13.

[6] – Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri, Demographics of Sudanese University Students in Relation to Regional Conflict and Underdevelopment , Social Sciences 10: 89. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089

[7] – Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089

[8] – Linda S. Bishai, P.11.

[9] – Linda S. Bishai, P.1.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فترة ما بعد الحرب وتحديات الاعمار والنهوض المختلفة في بلد كالسودان.[1] ولربما يكون برنامج العلوم السياسية في جامعتي امدرمان الإسلامية وبحري من البرامج الأكثر اتساقاً مع حاجات السياق المحلي.[2] إذ تتيح كلاهما ما يقارب 60 مقرراً في تخصص العلوم السياسية، بينها 4 مقررات تُخاطب أوضاع السودان مثل "تاريخ السودان السياسي" و"السياسة والمجتمع فى السودان" و"نظم إدارية محلية" و"مقرر النزاعات الأهلية والعنف السياسى". وتتيحان 5 مقررات مناسبة للبيئة والسياق السوداني، وهي: مقرر "إدارة الازمات" و"الاستراتيجية والأمن القومى" و"الاحزاب السياسية وجماعات المصالح" و"الاقليات السياسية" ومقرر "التنمية السياسية".

اضافةً لذلك تُتاح 4 مقررات تُهيئ الخريج وتمكنه من فهم وتحليل البيئة والسياق الاقليمي وهي: مقرر "افريقيا في السياسة الدولية" و"السياسة ونظم الحكم في افريقيا" و"القرن الافريقى/ حوض النيل" ومقرر "السياسة ونظم الحكم فى الشرق الاوسط". وذلك يُماثل الوضع برنامج العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، حيث تبرز الخطة الدراسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية تأثير البيئة التي يدرس فيها الطلاب. حيث اتاحت الجامعة 41 مقرراً في العلوم السياسية بينها 14 مقرراً اختيارياً.

d. أخلاقيات المقارنة المرجعية:

يُظن بعضهم أن المقارنة المرجعية عملية نسخ ولصق، وتفتقر للشفافية والاخلاقية فيتورطون في هكذا ممارسة.[3] وتجنباً لذلك حدد مُختصون اطاراً عاماً للمبادئ الاخلاقية الحاكمة لممارسة المقارنة المرجعية يتكون من: الشرعية، والثقة، والتبادل، والاستخدام، والاتصال. ويُراد بالشرعية الحد من التوجهات الانتحالية بمنع ما يعد نوعاً من السرقة الفكرية. وذلك لأن استخدام بيانات ومعلومات خاصة بالجامعات الأخرى بدون اتفاقيات أو عبر مواقعها الإليكترونية قد يضر بمصالح تلك الجامعات. ويرتبط مبداء الشرعية بمبداء الثقة من حيث تشديده على ضرورة عدم نقل بيانات أو معلومات حصلت عليها الجامعة من مؤسسة أكاديمية إلا باذن مسبق منها.

وذلك وثيق الصلة بمبداء التبادل ويُقصد به عدم الاستحواذ والاستعداد لتبادل المعلومات مع الجامعات الشريكة. ويُعد من اللاخلاقية استخدام معلومات تم الحصول عليها من جامعة شريكة لتحسين وتطوير القدرات التنافسية في سوق التعليم والتسويق للجامعة على حساب الشريك الذي حصلت منه على بياناته ومعلوماته. في الواقع تزلق بعض الجامعات لهكذا ممارسات مما يفرض أن يكون مسؤلي التواصل مع الجامعات الشريكة على درجة عالية من المسؤلية الخلقية والوظيفية ليحافظوا على هذا المبداء. ويتأسس ذلك على مبداء السرية بما يُمكن من حجب البيانات والمعلومات الخاصة بعملية المقارنة المرجعية ليس فقط من العامة، وتتاح فقط لفريق العمل.

e. الاختيار بين أنواع المقارنة المرجعية:

تتباين أنماط تصنيف المقارنة المرجعية. فبعضهم يصنفها لثلاث فئات، هي: المقارنات المرجعية الداخلية، المقارنات المرجعية الوظيفية، المقارنات المرجعية التنافسية[4]. ويُقصد بالمقارنة الداخلية قيام الجامعة بالمقارنات المرجعية بين ادارتها أو اقسامها أو بين البرامج والكليات المتماثلة وفق معايير معروفة ومعينة متفق عليها مسبقاً. حيث يتم تجميع المعلومات والبيانات المطلوبة بادوات قياس متعددة، ويُعد هذا النوع من أسهل أنواع المقارنات المرجعية. ثانياً، المقارنات المرجعية التنافسية فيُقصد بها مقارنة الجامعة مع الجامعات المنافسة لها محلياً

---

[1] – Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.P.23.

[2] – الرجوع إلى دليل كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة امدرمان الاسلامية، ودليل كلية الدراسات الإجتماعية والإقتصادية جامعة بحري – قسم العلوم السياسية.

[3] – F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022. p.157.

[4] – د .أحمد المعاصري، مصدر سبق ذكره. ص 23.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واقليمياً ودولياً. حيث يتم جمع البيانات والمعلومات اما عبر ما يُعرف بالمقارنات المرجعية المباشرة وتكون عبر مذكرات التفاهم والاتفاقيات، اما غير المباشرة فتكون عبر المواقع الاليكترونية للجامعات والكليات[1]. اما المقارنات المرجعية الوظيفية، فتتم بمقارنة الوظائف التي تقوم بها كلا الجامعتين من حيث التدريس وخدمة المجتمع والبحث العلمي وذلك للارتقاء بهذه الوظائف وتحسينها. ويدخل ضمن هذا النوع مقارنة الاجراءات المشتركة بين الجامعات التي تجري المقارنة بينها. ويدخل في ذلك أنماط تفصيلية سواء مرتبطة بالهيئتين الأكاديمية والادارية أو الطلاب، والتقانات المستخدمة في كل ذلك.

وصنفها آخرون لسبعة أصنف، هي: المقارنة المرجعية الداخلية وتتم داخل الجامعة بين البرامج والكليات المختلفة، والخارجية وهي مع الجامعات النظيرة داخل الدولة أو خارجها. وتتم باختيار ثلاث جامعات اقليمية وثلاث جامعات عالمية للمقارنة ويؤخذ في الاعتبار البيئة المحلية ومطلوباتها، وعناصر أخرى كالرؤية والرسالة وما أشبه. المقارنة التنافسية **وقد تجري باتفاق بين كلا الجامعتين أو عن طريق دراسة الموقع الإليكتروني للجامعة النظيرة والحصول على البيانات ذات الصلة.**

المقارنة المرجعية العملياتية، وتشمل كافة أنشطة الجامعة التشغيلية. اما المقارنة المرجعية الاستراتيجية فتُدرس الاستراتيجيات الناجحة التي أدت إلى تحقيق ميزة تنافسية ونجاح أكاديمي في الجامعة النظيرة. ومن ثم يجري تشخيص مصادر القوة والضعف لتحديد أولويات مجالات التحسين وتحديد الأفكار الجديدة التي تساهم في بناء استراتيجية ناجحة للجامعة التي تجري المقارنة. في المقارنة المرجعية الوظيفية **يتم مقارنة الوظائف الأساسية للجامعة، وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن ثم تطبيق النموذج الأمثل في الجامعة، ويتضمن ذلك كشف الاجور ونظم العمل ومقاربات البحث....الخ.** اما المقارنة المرجعية التعاونية **فتحدث بين مجموعة جامعات تتبادل فيما بينها المعلومات وتساعد بعضها البعض. أما** المقارنة المرجعية المالية فيتم فيها اختيار العناصر ذات الطبيعة المرتبطة بالمال مثل الموازنة والميزانية وأوجه ونسب الصرف وما أشبه. وأخيراً المقارنة المرجعية للاداء المتوازن وفيها يتم اختيار أبرز ما في المؤسسة النظيرة من عناصر التميز لتطبيقها.

سياسة المقارنة المرجعية وتطبيقها:

في الأصل لابد لكل جامعة من سياسة للمقارنة المرجعية بحيث تصف نهج الجامعة في كيفية إجراء المقارنة وممارساتها أو عملياتها. ويتضمن ذلك نتائج المقارنة مع الجامعات "المماثلة" بهدف تحقيق التحسين المستمر وأن تحدد مجالاتها ونطاقها وحالتها الراهنة وما اذا كانت سارية ومدى سريانها وجهة اعتمادها والادارة المسؤلة عن تنفيذها وتاريخ مراجعتها وتجديدها. ومفردة "مماثلة" تعني الجامعات المشابهة في جوانب مُحددة مثل الرسالة والحجم والبرامج والتخصصات والتشابه الثقافي وغيرها. يعني ذلك من ضمن ما يعني الاهتمام بالمؤشرات المتوقع قياسها ووضوح الرؤية فيما يتصل ببرنامج العلوم السياسية وحدوده والمعارف والمهارات والمعارف والفهم المطلوب لطالب العلوم السياسية والمهارات والقدرات الذهنية والتحليلية وطرق التعليم والتقييم في البرنامج. كما أن سياسة المقارنة يجب أن تكون معلنة للكافة ويتضمن ذلك من باب أولى ذوي الصلة من هيئة التدريس والموظفين.

a. برنامج العلوم السياسية: طبيعته وحدوده ومقررات لابد من وجودها

تطبيق المقارنة المرجعية لبرنامج العلوم السياسية فيراعى من حيث الطبيعة والسمات ومن حيث تنظيم المقررات وبنيتها ومن من حيث عدد المقررات ومن حيث اسماء المقررات وماهيتها ومن حيث توزيع المقررات وفق المستوى الدراسي. ومن العلوم السياسية تخصص ذو طبيعة نظرية وتطبيقية في آن واحد. طبيعته النظرية تربطه بتخصصات كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجناس والسياسات العامة. فيتعلم الطلاب فيه تقييم أو محاكمة النظريات السياسية إلى ما يتوافر من مؤشرات ذات صلة بها في الواقع. ويتطلب ذلك باستمرار استصحاب الجانب الاخلاقي والبيئة المحلية والسياق الاقليمي وما له صلة بالتخصص.

[1] – Lobna Ali Al-Khalifa, p.155.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتسم العلوم السياسية بطبيعة انعكاسية "Reflexive" تهدف إلى الوعي النقدي للسياق والبيئة السياسية التي يوجد فيها الطالب، مع ملاحظة أنه جزء من العالم الذي يدرسه عكس طالب الكيمياء مثلاً. كما يجب أن يُـــمكن من تحليل الأشكال المختلفة والمتغيرة للتفاعلات السياسية بصرف النظر عن البيئة والسياق التي تجري فيه تلك التفاعلات الأنسانية. ويُمكنه ذلك من رفع قدرته على فهم النظريات والأفكار السياسية، بل وإنتاجها إذ غذي بمحتوى معرفي محلي، ويرتبط ذلك باستراتيجيات التعليم والتقييم.

اضافة لذلك فان العلوم السياسية من زاوية طبيعتها التطبيقية تتطلب إيراد الشواهد والأدلة خاصةً في المقررات ذات الطبيعة السلوكية، كمقرري الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية. ويتضمن ذلك بالضرورة أساليبه الخاصة بذلك، خاصةً في عمليات جمع البيانات والمعلومات والمعارف السياسية وفهمها اجمالاً. ويشمل ذلك المتغيرات الجوهرية والأساسية في الحياة السياسية والقضايا الحيوية والمتجددة فيها مما يولد دينامية عالية في المعارف الخاصة بالتخصص. كما يتضمن ذلك العلاقة بين الفرد والنظام السياسي ومكونات الدولة وعلاقاتها مع الفاعلين الدوليين وبيئتها الخارجية المحيطة ومكونات هذه البيئة من دول ودون الدول وبين الدول وفوق الدول.

b. مقررات لابد من وجودها:

في جامعة الملك سعود يبلغ عدد مقررات العلوم السياسية المتاحة للطلاب 41 مقرراً ، على أن عدد المقررات التخصص التي هو ملزم باكمالها 27 مقرراً مقسمة على عدد 4 سنوات.[1] وبقية المقررات اختيارية مُقسمة لثلاث مجموعات وفق رؤية ونسق معين. ومن الواضح أن تصميم المقررات يراعي البيئة المحلية والاقليمية والدولية فضلاً عن موقع المملكة في منظومة العالم الاسلامي والعربي، كما راعى البعد الاقتصادي كونها أحد أكبر منتجي النفط في العالم.

في السودان برنامجي جامعة امدرمان الاسلامية وبحري عبراً عن نفس الفكرة الى حد كبير إلا أن المتغيرات الأخيرة في السودان والمتعلقة بالحرب ونتائجها يجب أن يعاد ضبط المحتوى المعرفي لنفس المقررات أو تعديلها بالحذف والاضافة. بما يشمل مقتضيات مرحلة اعادة الاعمار وثيقة الاتصال بفترة ما بعد الحرب وبناء السلام، مع ملاحظة ان عدد المقررات المتاحة للتدريس في برنامج كلا الجامعتين يبلغ 48 مقرراً. فمقرر مثل "النزاعات الأهلية والعنف السياسي" من الأفضل أن ينتقل إلى برامج الجامعات التي لا يوجد فيها.[2] فمثلاً قضايا الأمن والسلام وما بعد النزاعات والتنمية المستدامة والهجرة القسرية وضحايا النزاعات ونزع السلاح لابد أن تكون حاضرة بشكل أو آخر ضمن المقررات. كما أن التطورات التقانية المتنامية وتأثير أدوات التواصل والتطبيقات الاليكترونية واستخدام ذلك كله في الفعل السياسي وحتى في الانتخابات وتطور طرق التصويت عناصر شديدة الأهمية.

c. التوظيف وتحديات سوق العمل:

يتطلب سوق العمل أن يتسلح خريجي برنامج العلوم السياسية بقدرة على استخدام نطاق واسع من المعارف والمعلومات والمهارات التي تتضمن القدرة على الجمع العلمي والمنهج للبيانات والمعلومات واستخدامها للقيام بالتحليل والبحث العلمي. يضاف لذلك درجة مناسبة من استخدام التطبيقات الحاسوبية والاحصائية في البحث العلمي ودراسة السياسات والممارسات والافكار والقيم. كما يتوقع منه القدرة على التحليل وإدارة وتنظيم المشروعات البحثية وإدارة الوقت وتحرير الاعمال البحثية وعرض الشواهد والأدلة على تقديم التساؤلات البحثية والمناقشات العلمية والاراء والخلاصات والنتائج.

سيكون بمقدور اصحاب العمل الذين يسعون لتوظيف خريجي العلوم السياسية الاستفادة من المرشحين في جوانب متنوعة وشديدة التباين. ويشمل ذلك قدرتهم على فهم البيئة السياسية والعمليات والتفاعلات السياسية بين الفاعلين المختلفين على تباين مستوياتهم في بنية الفعل السياسي المحلي والاقليمي والدولي. كما أن لديهم قدرة عالية لفهم القضايا السياسية المحلية والإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك

[1] – الخطة الدراسية لجامعة الملك سعود.

[2] – راجع دليل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة امدرمان الاسلامية والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة بحري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التدقيق في اختيار طرق التعليم ذات الصلة بحاجات ومتطلبات سوق العمل خاصة المهارات القابلة للنقل Transferable Skills مثل التواصل، حل المشكلات، العمل الجماعي، التنظيم والقيادة.

d. معايير اختيار الجامعات للمقارنة معها وسماتها:

من الشائع ضرورة وجود ثلاث معايير هي:تشابه النظام الأكاديمي، تشابه في الرؤية والرسالة والأهداف، امكانية الحصول على البيانات اللازمة من الجامعة الأخرى. ويرى بشر ووهيبة أن هناك معايير أخرى يجب أخذها في الاعتبار ومنها: أن تكون تلك الجامعات من ضمن بيئتها البعيدة والمتوسطة والقريبة. ويعني ذلك أن يـــؤخـــذ في الحسبان الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية عند اختيار الجامعات للمعايرة[1]. يضاف لذلك التقارب في الأهداف والأنشطة والتخصصات الأكاديمية. إلا أنه من أهم متطلبات عملية المقارنة المرجعية السعي نحو الريادة، ابداع وتوليد الأفكار الجديدة بما يخدم النهضة، ربط عملية المقارنة المرجعية بالأهداف الإستراتيجية وفهم طرئق المعالجة وكيف تتم، وتبادل البيانات والمعلومات بين اعضاء فريق المقارنة المرجعية اذا كانوا مجموعة[2]. ويرتبط ذلك كله بسياسات الوزارة وخدمتها للتنمية في البلد، والتجارب في دول مثل سنغافورة وكوريا وماليزيا تؤكد ذلك[3].

تؤسس ضوابط اختيار جامعة معينة وفق معايير تصنيفية متباينة. فبعضها مرتبط بطبيعة الوظائف التي تقوم بها الجامعة المرشحة للاختيار الأولي أو الابتدائي. يُقصد بذلك الوظائف الثلاث المعروفة للجامعة: التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع. والبعض الآخر ذو طبيعة تصنيفية مؤسسة على معايير الجودة كأن تكون متماثلة مع الجودة البرامجية أو المؤسسية التي تتسم بها الجامعة التي تعتمد الاختيار. بعضها معايير مؤسسة على قاعدة التراتيبية في القوائم المحلية أو الاقليمية أو الدولية للجامعات.

ويعني ذلك ضرورة وضعية ما أو ترتيب ما للجامعة المرشحة في قوائم الترتيب المحلي أو الاقليمي أو الدولي للجامعات، قد تكون معايير مرتبطة بالتماثل في التخصصات والبرامج الأكاديمية أو عدد الطلاب، اناث وذكور. وقد تكون وفق مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها، دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه. بعضها ربما يكون وفق النظام التعلمي فيها: نظام فصلي في مقابل نظام سنوي. وربما يصل الأمر إلى بنية الهيئة الأكاديمية وتنوعها الثقافي وغير ذلك من المعايير.

يتضمن ذلك بيئة المؤسسة ونوع الجامعة وطبيعة إدارتها والتقويم الدراسي، ونظام الساعات المعتمدة والنظام الفصلي، وطبيعة الطلاب وتركيبتهم الاجتماعية والثقافية، وملكيتها. كما يشمل ذلك أيضاً الجوانب المتعلقة بالتنظيم الإداري للبرامج الأكاديمية والكليات ومُسمياتها، والبيئة الخارجية التي تخدمها الجامعة وتوصيف لأصحاب المصلحة والخريجين والمؤسسات التي تم استيعابهم فيها. اضافةً لما يتصل بالبيئة والسياق المحلي للجامعة.

المقارنة المرجعية:التطبيق والمراحل واستخدامها

في الواقع لا يوجد مقاربة واحدة موحدة ومتفق عليها لاجراء المقارنات المرجعية،ويرى مُختص حلل ما يزيد عن 5000 بحث وكتاب ومنشور حول المسالة، بأن السبب الأساسي في ذلك يعود لغياب نظرية للمقارنة المرجعية للتركيز الشديد على الجانب التطبيقي للمقارنة المرجعية [4]. اما بالنسبة لمراحل المقارنة المرجعية فيوجد رؤى وتصورات ونماذج مختلفة. فمثلاً يرى روبرت كامب انه بعد تحديد الفجوات التي يحتاج فريق المقارنة إلى ردمها وتحديد المراد من المقارنة عندها هناك خمس أسئلة يجب أن يوجد لها فريق المقارنة اجابات،

---

[1]– بشر محمد موفق ووهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 63.

[2]– مبارك مطلق المطيري، مدى إدراك المديرين لأسلوب المقارنة المرجعية في اعمال الإليكترونية وأثره على تحقيق التفوق التنافسي، 2010– 2011م، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، رسالة ماجستير، ص 21.

[3] – اماني هاشم لطيف، دور السياسات التعليمية في التنمية الاقتصادية، دراسات سياسية وإستراتيجية، مركز الحكمة، بغداد، العدد 50, ص 178.

[4]– European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide – Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.34.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهي[1]: أين نقف مقارنة بالآخرين؟ ما هي أفضل الجامعات لمقارنة أنشطتها بها؟ما هي مجالات التحسين المطلوبة؟ كيف يمكن تطبيق ممارسات جامعتنا؟كيف نحقق تميزاً على تلك الجامعات؟ وبالتالي يمكن تقسيم مراحل المقارنة المرجعية إلى خمس مراحل متتالية، هي: التخطيط والتحليل والتكامل والتنفيذ والنضوج[2]. أنظر الجدول(3).

مراحل المقارنة المرجعية جدول رقم (3)[3]

المرحلة	المسؤولون عن الخطوة	الخطوات
الإعداد	الإدارة	1. الحصول على التزام الادارة.
	الفنيون الذين يقومون بالمعالجات، الإدارة، المالك	2. تقويم المعالجات. 3. تحديد وتوثيق كل المعالجات القوية والضعيفة.
	الإدارة	4. اختيار المعالجات التي سوف تُقارن. 5. تشكيل فريق/فرق المقارنة المرجعية.
	الفريق/الفرق العاملة في المقارنة	6. البحث عن من في المرتبة الافضل. 7. اختيار الشركاء المرشحين للمقارنة.
التنفيذ	الفريق/الفرق مع الشركاء	8. عقد اتفاقيات مع الشركاء. 9. جمع بيانات المقارنة المرجعية.
	زيادة عدد الفرق عند الحاجة	10. تحليل البيانات – تحديد الفجوة. 11. وضع خطة تنفيذية لسد الفجوة– تحقيق التفوق. 12. تنفيذ التغيير.
ما بعد التنفيذ	الإدارة	13. رقابة الاداء. 14. تحديث العلامات المرجعية، استمرارية الدورة.

ويرى روبرت كامب أنه يمكن تقسيمها لأربع مراحل[4]. حيث يرى أن المرحلة الأولى هي مرحلة المقاربة والتي تتضمن خمس عناصر مهمة جداً وهي: اختيار موضوع المقارنة، اختيار فريق مشروع المقارنة، التعرف على الإجراءات التي على أساسها يتم جمع البيانات والمعلومات، اختيار الشريك/الشركاء المناسبين للمقارنة، اجازة مشروع المقارنة.

المرحلة الثانية هي الاستخدام، وتشمل: مرحلة جمع البيانات من الكلية ومن الجهات التي ستجري معها المقارنة المرجعية، ثم مرحلة تحليل البيانات وهي تتكون من أربع عناصر، هي: مقارنة البيانات، تثبيت الأهداف المبتغاة للتطوير في الاداء أو الانجازات المراد تحقيقها، تطوير خطة عمل محددة، إعـــداد تقرير المقارنة، وأخيراً مرحلة التنفيذ.أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المراجعة وهي عملية مستمرة للتأكد مما إذا كان التحسين المستهدف قد حدث؟ وهل تحققت الأهداف المُرتجاة؟ وهل تم انفاذ الخطة أو الخطط وهل هناك مشاكل مُتصلة بها أم بالتنفيذ؟ التحسين هي المرحلة الأخيرة ويتم فيها انفاذ التحسينات التي تم تعلمها من المقارنة المرجعية. وفيها يتم التعرف على درجة تحقيق المُقارنة المرجعية للتحسينات المستهدفة. وبالتالي يمكن بناء دورة جديدة ذات مستوى أعلى من التحسينات.

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي ووهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[2]– بشر محمد موفق لطفي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[3]– مبارك مطلق المطيري، ص 19.

[4]– Philip H Meade, A Guide to Benchmarking: Adapted with Permission for Internal use by Curtin University of Technology, Published by the University of Otago, Dunedin–New Zealand October 2007, p.9.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرى آخرون أن عملية المقارنة المرجعية تتكون من أربعة مراحل أو خطوات، هي: التخطيط والتنفيذ والتطبيق والسيطرة[1]. ويرى بعض الباحثين أن أهم ما في مرحلة التخطيط تحديد فريق المقارنة، وتحديد المطلوب مقارنته بدقة، والتعرف على المؤشرات المفتاحية للاداء، والتعرف على الشركاء الذين سيوفرون البيانات والمعلومات الخاصة بعملية المقارنة، وأخيراً تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة[2].

شكل رقم (4) تخريط المنهج

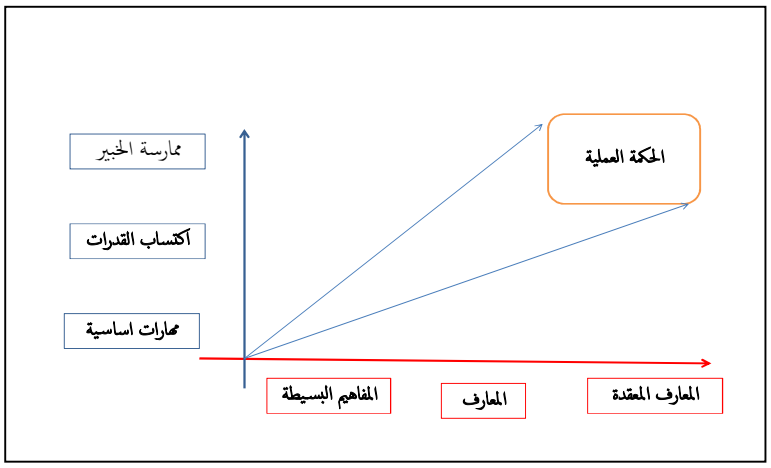

من أهم متطلبات إجراء عملية "تخريط Mapping" البرنامج أو المقرر التعرف على جوهر الحـــد الأدنى من أوجه الشبه والاختلاف بين البرنامجين أو المقررين المراد تحسينه والمراد المقارنة معه[3]. ويتم ذلك بالتدقيق في الوحدات المكونة لكل بـــرنامج من الجامعات المختلفة، ويضمن ذلك تلقائياً التعرف على مصادر الضعف والقوة والتميز خاصةً فيما يتصل بالمعارف والقدرات والمهارات بالمقارنة بين الجامعتين. ويتم قرن ذلك بقدرات ومؤهلات أعضاء التدريس لكل مقرر وعلاقته بالتخصص الرئيسي والتخصصات الفرعية.

المقارنة المرجعية: المعوقات والانتقادات وعوامل فشل

لعل من أهم المعوقات المؤدية لاخفاق المقارنة محدودية اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات الجامعية واسنادها لانفاذها والتضارب الذي يحدث أحياناً بين الإدارات والوحدات الأكاديمية المختلفة[4]. ويضاف لذلك عدم الاكتراث باجراء المقارنات المرتبطة بالمنتج أو "ما يُمكن تسميته بخدمات ما بعد البيع أو التخرج". في المقابل هناك عدة عوامل تُسهم بشكل جوهري في فشل أو على الأقل اضعاف الوصول لنتائج ممتازة عند تطبيق المقارنة المرجعية. العامل الأول داخلي يرتبط بالجامعة ذات نفسها والثاني خارجي وهو يرتبط بالجامعات التي ستجري عملية المقارنة المرجعية معها[5]. يرتبط الأول بمدى "رغبة" و"قدرة" الجامعة على تنفيذ واستخدام المقارنة المرجعية، وهو يرتبط باعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية بعضاً منهم أو جميعهم. وقد يرتبط باللوائح الناظمة للعمل الإداري والسياسات والإدارة الأكاديمية فضلاً عن التأثيرات المرتبطة بالقيادة العليا.

---

[1]- Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnreie, P. 229.

[2]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

[3]- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum benchmarking through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School, p.7. Available at:

[4]- عماد الدين عادل أبوهاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين في كلية الرباط الجامعية بغزة : دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2018م، ص 18.

[5]- Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.3. Available at:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانياً، رغم التحول الكبير والمُضطرد لدى القيادات الأكاديمية تجاه الانفاق على المقارنات المرجعية، إلا أنه مازالت محدودية الموارد المخصصة للمقارنات المرجعية تقف عائقاً خاصةً إذا ما تمت الإستعانة بمختصين خارجيين[1]. ثالثاً، التأثير السالب لثقافة العمل السائدة سواء اتصلت بالإدارة عامةً والإدارة الأكاديمية خاصةً. وقد يكون ذلك بسبب مقاومة التغيير لطول بقائهم في مواقعهم أو لأنهم لم يختبروا قدراتهم مقارنةً بالاخرين، أو لخوفهم من مقارنة أداء طلابهم مُقارنةً بطلاب وخريجي الجامعات الأخرى[2]. أحياناً إذا لم تُحفز المقارنة المرجعية دوافع ذاتية وكانت أكثر ارتباطاً بالدفع الخارجي فانها تنتهي عند كتابة التقرير بدلاً من الاستجابة لتحديات التغيير وتنفيذ وتطبيق التغيير. من جهة أخرى لا يجدى انفاذ المقارنات المرجعية في غياب وجود مُخطط كلي وأنشطة وبرنامج لعمليات ضمان الجودة المستمرة. رابعاً، يرى مختصون أن المقارنة المرجعية تُضعف أحياناً الطموح للابداع والاختراع في مجابهة التحديات، بالتالي يعيقها ذلك من النظر للمستقبل ويمنعها من التكيف مع المتغيرات المستجدة. ويرتبط ذلك بعوامل أخرى، كصعوبة إدارة المقارنة، وصعوبة اختيار الشريك أحياناً[3].

يرتبط العامل الأخير بالتأثيرات المنعكسة من البيئة الخارجية المُحيطة التي توجد فيها المؤسسة الجامعية[4]. بعض الجامعات شديدة المحلية فلا تكترث مثلاً لوجود طلاب دوليين بل تهتم أكثر بالمنافسة على سوق التعليم الداخلي فقط. كما لاتستقطب أساتذة أجانب، ولا تكترث لتأثيرات الترتيب المحلي أو الاقليمي أو العالمي للجامعات، فيبرز احساس لديها بعجزها عن التفاعل مع الجامعات الخارجية.

الخاتمة:

✓ **النتائج:**

- يؤدي غياب التدريب الميداني والمهارات التطبيقية وعدم الاتساق مع التطورات التقنية الهائلة للعصر الرقمي الذي نعيشه إلى انفصال البرنامج عن واقع خريج العلوم السياسية.
- ينتج عن انفصال البرنامج عن الواقع ان خريج العلوم السياسية يكون غير مؤهل بما يكفي للمنافسة في سوق العمل خاصة على المستوى الاقليمي حيث الوظائف المرتبطة بالمنظمات الدولية.
- برنامج العلوم السياسية المنفصل عن البيئة المحلية والسياق السياسي يقود إلى ان يـــتـــخرج طالب غير قادر على إحداث تغيير في المجتمع الذي يعيش فيه.
- يسهم هذا النموذج التطبيقي في تبيئة برنامج العلوم السياسية وبالتالي يُمكن الخريج من الاسهام في مواجهة غالب التحديات التي يواجهها المجتمع والتي تتسم بطبيعة سياسية بشكل أو آخر.
- يُلاحظ في بعض البرامج غياب علاقة منظمة وواضحة بين مخرجات البرنامج واستراتيجيات التعليم المستخدمة في البرنامج.
- المخرجات المفتاحية لبرنامج العلوم السياسية من حيث التأسيس النظري والتطبيقي للمعرفة والمهارات والتطوير الذاتي لا توجد فيها علاقة واضحة بين استراتيجيات التعليم والتقييم.

✓ **التوصيات:**

- من أهم ما يجب توافره **عند** استخدام المقارنة المرجعية أن تؤخذ ثوابت ومتغيرات البيئة السياسية المحلية والاقليمية والدولية في الاعتبار عند تصميم برنامج العلوم السياسية.

---

[1]- European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide - Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.51.

[2]- Jeffrey A. Seybert, , p.3.

[3]- Rowena Scott, Benchmarking: A Literature Review, Academic Excellence, Centre for Learning & Development, Edith Cowan University, Australia, P.4.

[4]- Jeffrey A. Seybert, p.3. Available at:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- هناك فروقات ناتجة من الملاحظات الشكلية عند المقارنة بين برامج الجامعات المختلفة من جهة، وتنفيذ والتزام هذه الجامعات بقرار الوزارة ذات الصلة بتصميم برنامج العلوم السياسية. من الأوفق أخذ ذلك في الاعتبار عن تصميم البرنامج.
- توجد خمس عناصر اساسية من المفترض ان تكون موجودة بشكل منفصل وواضح، وهي: اهداف واغراض البرنامج، ومُخرجات البرنامج، واستراتيجيات التعليم والتعلم والتقييم، وبنية البرنامج، واخيراً السمات المميزة للبرنامج والاطار المنظم له. وكل عنصر من هذه العناصر يتضمن بالضرورة تفاصيل أخرى يعرفها أهل التخصص من التربويين.
- من المهم حين معالجة اهداف البرنامج ان يتضمن ذلك رسالة البرنامج واهدافه التعليمية والبيئة والسياقات المحلية والخارجية خاصة فيما يتصل بالتحديات والقضايا السياسية الكبرى.
- لابد من ظهور علاقة واضحة بين استراتيجية التعليم العالي في الدولة واستراتيجية الوزارة المنبثقة عنها.
- لابد من وجود اطار وطني للمؤهلات منبثق من استراتيجة الوزارة ومتطلبات منح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية الاساسية والثانوية في بنية البرنامج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **المراجع العربية:**

- أحمد المعاصري، مؤشرات قياس الأداء والمقارنة المرجعية، قسم الرياضيات، كلية العلوم، الزلفى، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.
- بشر محمد موفق لطفي وهيبة مقدم، استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعيةحالة:جامعة العلوم التطبيقية،مملكة البحرين، مجلـــة الاستراتيجية والتنميـــة، المجلد/11 العدد (01:جانفي)2021م.
- خالد محمد دفع الله، حلقة مفقودة في تدريس العلوم السياسية: ضبط علاقة التدريب الميداني بسوق العمل والبحث العلمي. ديسمبر 2025م، العراق، مجلة دراسات اجتماعية العدد/ 54، ص ص 57 – 82.
- عماد الدين عادل أبو هاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين: دراسة حالة كلية الرباط الجامعية بغزة، رسالة ماجستير إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2018م.
- القرار رقم (1) الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان، وذلك وفق تقرير لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بنفس التاريخ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان.
- لمياء علي أبراهيم الموسوي، أثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمقارنة المرجعية في تحسين خدمة الزبون، زارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ماجستير علوم في العلوم المالية والمصرفية، 2012م.
- مبارك مطلق المطيري، مدى إدراك المديرين لاسلوب المقارنة المرجعية في اعمال الاليكترونية واثره على تحقيق التفوق التنافسي، 2010– 2011م، جامعة الشرق الاوسط رسالة ماجستير.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مايو 2009م.

✓ **المراجع الانجليزية:**

- Can Kurban, Ismael Peña-López & Maria Haberer, What is Techno-politics? A Conceptual Schema for Understanding Politics in the Digital Age, IDP. Revista de Internet, Derecho y Política, No. 24, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, España, Feb. 2017,
- Chompu Nuangjamnong, Benchmarking Frameworks for Managing Quality Processes on Learning Management in Thailand, December 2014, Available at: https://www.researchgate.net/publication/328068523
- Commission for Academic Accreditation, the Standards for Licensure& Accreditation, United Arab Emirates. Available at: https://www.caa.ae/caa/images/Standards2011.pdf, 2011.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Deanship of Development and Quality, Benchmarking of Academic Programs Manual/Handbook,** Qassim University, KSA, 2019.
- Education Scotland, Benchmarks First Level All Curriculum Areas, Guidance on using Benchmarks for Assessment, March 2017.
- Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnerie, Benchmarking in Higher Education Institutions, The 6thInternational Conference Knowledge Management and Informatics, Kopaonik, Romania, 13.-14. January, 2020.
- European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide - Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008.
- F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022.
- Fabrizio Gilardi, Digital Technology, Politics, and Policy-Making, Elements in Public Policy" series, Cambridge University Press Contents.
- Gabriel A. Almond, Chapter 2 Political Science: The History of the Discipline.
- Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.
- Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, Higher Education Conflict and Postconflict Conditions: Colombia and Kenya, International Higher Education, Number 74, Winter, 2014.
- Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College. Available at:
- Linda S. Bishai, Sudanese Universities as Sites of Social Transformation, Education and Conflict, **Special Report no**.203**,** United States Institute of Peace**, Washington, DC,** February 2008.
- Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, International Conference on

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Institutional Leadership, Learning & Teaching (ILLT) London, UK, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015.

- Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri, Demographics of Sudanese University Students in Relation to Regional Conflict and Underdevelopment , Social Sciences 10: 89. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089
- Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089
- OECD, Benchmarking Higher Education System Performance: Conceptual Framework and Data, Enhancing Higher Education System Performance, OECD Paris, 2017, p.14.
- Paula Kyro, Revising the Concept and Forms of Benchmarking, An International Journal, Vol. 10 No. 3, 2003, Available at: http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm
- Philip H Meade, A Guide to Benchmarking: Adapted with Permission for Internal use by Curtin University of Technology, Published by the University of Otago, Dunedin-New Zealand October 2007.
- Rowena Scott, Benchmarking: A Literature Review, Academic Excellence, Centre for Learning & Development, Edith Cowan University, Australia.
- Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, Handbook for the Universities of BIH, TEMPUS Project: Benchmarking as a Tool for Improvement of Higher Education Performance, Bosnia and Herzegovina Bosnia and Herzegovina, Gent/Mostar 2014.
- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum Benchmarking Through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School.
- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum benchmarking through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School. Available at:
- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, Benchmarking Learning and Teaching: Developing a Method, Quality Assurance in Education, Vol. 14 No. 2, 2006,. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/